Journal of Azzaytuna University (JAZU)
JAZU Homepage: https://azzujournal.azu.edu.ly
ISSN:2325-1006 DOI: 10.35778/jazu.i55.a576

مثقفون في الهامش وتقنيون في السلطة: الحالة التونسية بعد 2011

ماجد قروي*
كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس، قسم علم الاجتماع،صفاقس، تونس
majedkaroui@gmail.com
المؤلف المرسل: (*)

تاريخ استلام المقال: 01سبتمبر 2025 ، تاريخ المراجعة: 25سبتمبر 2025، تاريخ القبول : 29سبتمبر 2025

الملخص:

يتناول هذا المقال موقع المثقف في المرحلة الانتقالية التونسية بعد 2011، ويقارن بين دوره الممكن كفاعل نقدي وفكري، وبين حضور التقنيين والخبراء والمتعلمين الذين سيطروا على القرار السياسي والإداري. يبيّن البحث أن غياب المثقف عن الفضاء العمومي جعل مسار الانتقال الديمقراطي هشًّا، حيث تحولت السياسة إلى إدارة تقنية للأزمات بدل أن تكون مجالًا لإعادة التفكير في قضايا أساسية مثل منوال التنمية، طبيعة الدولة، العدالة الانتقالية، الهوية الجماعية، وتغيير الوعي الاجتماعي. يستند الكاتب إلى مقاربات فكرية متنوعة كمقاربة غرامشي، إدوارد سعيد والجابري والشرابي، ليؤكد أن المثقف الحقيقي لا يكتفي بالتخصّص الأكاديمي الضيق، بل يتدخل في النقاش العام ويمارس النقد من أجل المصلحة المشتركة. في المقابل، يوضح المقال أن تونس بعد الثورة عرفت صعود نخب بيروقراطية واقتصادية وقانونية، بينما تراجع حضور المثقف المستقل، إذ نرى هيمنة للرأسمال النضالي وعامل القرابة والولاء على حساب الرأسمال الفكري. كما يشير المقال إلى أن التحولات الإعلامية والرقمية ساهمت في تقليص تأثير المثقف مقارنة بالماضي. ويخلص البحث إلى أن الديمقراطية الناشئة لا يمكن أن تترسخ دون مساهمة المثقف، باعتباره طرفًا قادرًا على طرح الأسئلة الجوهرية وتوجيه النقاش نحو أفق أوسع من الحلول التقنية والعملية، وبما يفتح المجال أمام رؤى شاملة تجمع بين السياسة والثقافة والعدالة الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: المثقف، تونس، الانتقال الديمقراطي، التقنيون، الشباب

ABSTRACT: This article examines the position of the intellectual in Tunisia's post-2011 transitional period, comparing his potential role as a critical and reflective actor with the dominance of technicians, experts, and educated elites who took control of political and administrative decision-making. The study argues that the absence of intellectuals from the public sphere weakened the democratic transition, as politics shifted into a technical management of crises rather than a space for rethinking fundamental issues such as the development model, the nature of the state, transitional justice, collective identity, and the transformation of social awareness. The article draws on diverse theoretical perspectives, including those of Gramsci, Edward Said, Al-Jabri, and Al-Sharabi, to emphasize that the true intellectual does not remain confined to narrow academic specialization but engages in public debate and exercises criticism for the common good. In contrast, post-revolution Tunisia witnessed the rise of bureaucratic, economic, and legal elites, while the independent intellectual retreated. In this context, we observe the dominance of militant capital, kinship ties, and partisan loyalty at the expense of intellectual capital. The article also notes that media and digital transformations further reduced the influence of intellectuals compared to the past. It concludes that the emerging democracy cannot be consolidated without the contribution of intellectuals, as they can raise fundamental questions and steering debates beyond purely technical and procedural solutions, opening the way for comprehensive visions that combine politics, culture, and social justice.

Keywords: Intellectual, Tunisia, Democratic Transition, Technocrats, Youth

 This is an open access article under the CC BY-SA license.

1- المقدمة

تُمثّل الفترات الانتقالية لحظات فارقة في التاريخ السياسي والاجتماعي للشعوب، فهي لا تقتصر على إعادة توزيع السلطة أو إعادة هندسة المؤسسات، بل تنفتح على أفق أوسع يعاد فيه طرح الأسئلة الجوهرية حول ماهية الدولة، طبيعة المجتمع، أسس الشرعية السياسية، والخيارات الممكنة لبناء المستقبل. وفي مثل هذه المنعطفات تتقاطع رهانات السياسة مع متطلبات المجتمع، فيتشابك الخطاب السياسي بالفكر، والرؤى الموضوعية بالمصالح الحزبية والفئوية وتتحول الساحة العمومية إلى فضاء سجالي تتنازع فيه المصالح كما تتصارع فيه التصورات والخيالات الجماعية حول المجتمع المنشود والمستقبل الممكن.

في قلب هذا المخاض يتقدّم المثقف بوصفه فاعلًا لا يُختزل في كونه حاملًا للمعرفة أو مراقبًا محايدًا، بل باعتباره ضميرًا نقديًا قادراً على وصل الفكر بالفعل، وتحويل الأسئلة النظرية إلى أدوات للعمل الجماعي، ومنح اللغة لمن حُرموا من التعبير، وصياغة الأفق لمن يطحنهم ثقل الأزمات. فالمثقف، في لحظات التحول، يتجاوز حدود التنظير الأكاديمي ليصبح شاهدًا وفاعلًا، ينازع السائد دفاعًا عن الحقيقة والعدالة، ويربط المعرفة بالالتزام الأخلاقي والتاريخي.

وقد عرفت تونس بعد 2011 تجربة انتقالية فريدة، تصدّر خلالها التقنيون والخبراء والإداريون والسياسيون التقليديون المشهد، لتختزل السياسة في إدارة الأزمات الاقتصادية والأمنية والقانونية، بينما جرى تهميش القضايا الكبرى المتصلة بالهوية الوطنية، منوال التنمية، العدالة الانتقالية، ورهانات الوعي الجمعي. في هذا السياق انحسر حضور المثقف في دائرة صنع القرار وحلّت محله الولاءات الحزبية والرأسمال النضالي وشبكات القرابة. في حين ظل المثقف الكلاسيكي سجين خطاب أكاديمي نخبوي، محدود الأثر في الساحة العمومية.

غير أنّ ما يلفت الانتباه في هذه المرحلة هو الحضور المتزايد للشباب كفاعل جديد، استثمر أدواته الرقمية لتغذية الحركات الاجتماعية وصناعة مساحات بديلة للتعبير والمقاومة والمبادرة. بهذا المعنى، مثّل الشباب قوة موازية للمثقف الكلاسيكي، قادرة على إعادة صياغة العلاقة بين المعرفة والفعل، وعلى طرح سؤال ملحّ حول الاشكال الجديدة للفعل الثقافي، في زمن تتقاطع فيه الثورة الرقمية مع رهانات الانتقال الديمقراطي.

على ضوء ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

- أي دور للمثقف في المراحل الانتقالية؟
- ما العوامل المفسرة لغياب المثقف عن المرحلة الانتقالية في تونس؟
- هل يمكن اعتبار الشباب مثقفين رقميين؟

2- مدخل نظري ومنهجي

أ) مفهوم المثقف :

يتسم مفهوم المثقف بالغموض وتعدد الدلالات، ما يجعله مفهوماً خلافياً يفتقر إلى تعريف موحد سواء في بعده اللغوي أو في بعده الفكري.

فإذا عدنا إلى المعاجم العربية القديمة نجد أن ابن منظور في لسان العرب يربط الجذر (ث، ق، ف) بالحذق والفطنة وسرعة التعلم، فيقول: "ثقف الشيء ثقفاً وثقافةً أي حذقه"، و"ثقف الرجل ثقافة أي صار حاذقاً فطناً"، لكنه لم يورد لفظ "مثقف" صراحة، بل اقتصر على المصدر "الثقافة" التي تعني الحذق والمعرفة (ابن منظور، 1968،ص.50). هذا المعنى اللغوي يوضح أن الدلالة الأصلية للمثقف كانت مرتبطة بالمهارة والذكاء لا بالعلم المدرسي.

أما معجم لاروس فيعرف المثقف بأنه: "من تغلب عليه أنشطة الفكر/العقل؛ ومن يجعل مهنته أو نشاطه الرئيس قائمًا حصريًا على العمل الذهني.(Larousse, n.d.) ويكشف هذا التعريف عن البعد الفكري البحت للمثقف، مبرزاً مكانة النشاط العقلي والمعرفي في صياغة هويته، دون الاكتفاء بالمستوى المدرسي أو الشهادات العلمية.

وقد ارتبط في الاستعمال اليومي بالقراءة والكتابة أو بالشهادات العلمية، غير أن هشام الشرابي ينقض هذا الفهم السطحي، مؤكداً أن "المثقف ليس من أحسن القراءة والكتابة أو من حصل على شهادة علمية، هناك أميون بين حملة شهادة الدكتوراه"(الشرابي،1984،ص.129 .(فالمعرفة عنده لا تختزل في الجانب المدرسي أو التقني، بل تتحدد بالوعي النقدي الذي يتجاوز حدود التخصص الضيق، ويستطيع أن يرى المجتمع وقضاياه في كليته. لذلك يضع معيارين أساسيين لتعريف المثقف: الأول هو الوعي الاجتماعي، أي القدرة على فهم الظواهر المجتمعية ضمن منظور شامل وتحليلها تحليلاً متماسكاً لا يتوقف عند الجزئيات. والثاني هو الدور الاجتماعي، أي تحويل هذا الوعي إلى التزام عملي ومشاركة فعالة في القضايا العامة، مستفيداً من خبراته وكفاياته الفكرية أو المهنية (الشرابي،1984،ص.129). من هنا يؤكد الشرابي أن مجرد العلم لا يضفي صفة المثقف بصورة آلية، وأن الفرد لا يصبح مثقفاً إلا إذا اقترن علمه بوعي نقدي اجتماعي، وإلا بقي أمياً حتى لو كان طبيباً أو أستاذاً جامعياً. بهذا المعنى، يقلب الشرابي المعادلة التقليدية، ليجعل الأمية الحقيقية ليست أمية القراءة والكتابة، بل أمية الوعي والفكر.

هذا التصور يضع المثقف في موقع الفاعل الاجتماعي والتاريخي، لا مجرد حامل للمعرفة. ومن هنا يميز بوضوح بين المتعلم والمثقف بقوله: "فمجرد العلم حتى لو كان جامعياً، لا يضفي على الفرد صفة المثقف بصورة آلية"(الشرابي،1984،ص.129)، ليخلص إلى أن: "الفرد يصبح مثقفاً إذا توفر لديه الوعي الاجتماعي... ومن دونه يبقى أمياً حتى لو كان طبيباً أو أستاذاً جامعياً" (الشرابي، 1984،ص.ص،130.129)

هذا التصور يلتقي مع ما ذهب إليه بعض المفكرين العرب والغرب. فإدوارد سعيد يحدد المثقف بأنه "فرد له دور علني محدد... الحقيقة بالنسبة إليّ أن المثقف هو من وهب ملكة عقلية لتوضيح رسالة أو رأي أو موقف لجمهور ما، وأن يطرح علناً أسئلة حرجة ويجابه المعتقد التقليدي والتصلب العقائدي بدلا من أن ينتجها ، ويكون شخصا ليس من السهل على الحكومات أن تستوعبه... ويقوم المثقف بهذه المهمة على أساس مبادئ عمومية" (سعيد، 1996،ص.ص،28.27). أما جان بول سارتر فيرى أن المثقف هو "ذلك الإنسان الذي يدرك التعارض القائم في المجتمع بين البحث عن الحقيقة والأيديولوجيا السائدة، وما هذا الوعي سوى كشف عن تناقضات المجتمع الجوهرية" (سارتر،1973،ص.11). في حين يربط أنطونيو غرامشي المثقف بالوظيفة الاجتماعية المباشرة، قائلاً: "عندما نميز بين المثقفين وغير المثقفين فإننا في الحقيقة نشير فقط إلى الوظيفة الاجتماعية المباشرة"(غرامشي،1994،ص.25)، مضيفاً أن المثقف الجديد "لم يعد يعتمد على البلاغة... بل على المشاركة الإيجابية في الحياة العملية كبانٍ ومنظم لها" (غرامشي،1994، ص.ص 25-28).

يتضح إذن أن المثقف، سواء في التراث اللغوي أو في الفكر العربي والغربي الحديث، ليس مجرد متعلم، بل فاعل تاريخي واجتماعي، يجمع بين المعرفة والوعي النقدي والالتزام العملي، ويصبح صوته جزءاً من النقاش العام ومسؤولاً عن مساءلة المجتمع والسلطة على حد سواء.

ب) منهجية البحث:

اعتمد المقال مقاربة نوعية تحليلية، تقوم على قراءة نقدية للمرحلة الانتقالية في تونس بعد 2011 من خلال استدعاء الأدبيات النظرية والمرجعيات الفكرية التي تناولت دور المثقف في التحولات السياسية. لم يعتمد البحث على البيانات الكمية أو الإحصاءات، بل على

التحليل السوسيولوجي المقارن، حيث استعان بأطر مفاهيمية عند أنطونيو غرامشي (المثقف العضوي)، إدوارد سعيد (المثقف المستقل)، سارتر (المثقف الكلي)، هشام شرابي وغيرهم، من أجل تفكيك العلاقة بين المثقف، السلطة والمجتمع في السياق التونسي. كما وظّف المقال مقارنات مع تجارب انتقالية أخرى (أمريكا اللاتينية، أوروبا الشرقية، جنوب إفريقيا...) لإبراز الفوارق والتشابهات، ولتبيان موقع المثقف في سياقات مختلفة.

اعتمدت المنهجية كذلك على ملاحظة الفاعلين المؤثرين في المؤسسات السياسية السيادية للكشف عن غياب المثقف النقدي مقابل صعود النخب البيروقراطية والتقنية. وبذلك يجمع البحث بين التحليل السوسيولوجي النظري والمقاربة المقارنة، مع التركيز على أثر تغييب المثقف على إعادة صياغة قضايا جوهرية مثل منوال التنمية، طبيعة الدولة، العدالة الانتقالية، الهوية الجماعية، والتحولات في الوعي الاجتماعي

3- المثقف كفاعل مؤسس في المراحل الانتقالية

في لحظات الانتقال السياسي، لا تكمن أهمية التحولات في قدرة النخب الحاكمة على تعديل النصوص أو إعادة هندسة المؤسسات فحسب، بل في حضور الفاعلين القادرين على إعادة تشكيل الوعي الجماعي وفتح الأفق نحو بدائل تتجاوز أعطاب النظام السابق. وهنا يبرز المثقف كفاعل نقدي لا يكتفي بتفسير الواقع، بل ينخرط في مساءلته وإنتاج تصورات عملية وفكرية قادرة على إحداث تغيير اجتماعي عميق. فالمثقف، عند الشرابي، ليس حامل شهادة بل حامل وعي اجتماعي يُمكّنه من قراءة تناقضات المجتمع في كليتها؛ وهو عند إدوارد سعيد صوت عام يطرح الأسئلة الحرجة ويزعزع اليقينيات؛ وعند غرامشي مثقف عضوي منخرط في الحياة العملية يعيد تنظيم المجال العام على أسس جديدة. ومن هذا المنطلق، يغدو دوره في المراحل الانتقالية تأسيسيًا: إنتاج خطاب نقدي يقاوم إعادة إنتاج القديم في صورة جديدة هشة، وتوفير أفق يفتح إمكانات للفكر والفعل ويمنح الانتقال مشروعيته الثقافية والتاريخية.

من أهم أدوار المثقف في المراحل الانتقالية الدفاع عن القيم الكبرى كالحقوق والحريات، بما يجعل حضوره عنصرًا مكملًا للفعل السياسي ومصححًا لانحرافاته. وهو ما عبّر عنه علي حرب بقوله: "وأعني بالمثقف بالمقام الأول من تشغله قضية الحقوق والحريات، أو تهمه سياسة الحقيقة، أو يلتزم الدفاع عن القيم، المجتمعية أو الكونية... فهو من يهتم بتوجيه الرأي العام ...فهذه صفة المثقف ومهمته، بل هذه مشروعيته ومسؤوليته، بهذا المعنى، فالمثقف هو الوجه الآخر للسياسي، والمشروع البديل عنه."(حرب،2008،ص.123) هذا التصور يبيّن أن المثقف قوة فاعلة تسعى لتجذير ثقافة ديمقراطية جديدة، وتقاوم الانحرافات التي قد تصدر من النخب السياسية الجديدة تجاه قضية الحقوق والحريات ،وبالتالي الارتداد نحو ممارسات استبدادية في لحظة انتقالية هشة.

ويعزّز جان بول سارتر هذا المنظور حين يربط المثقف بالوعي النقدي للتناقضات الاجتماعية. فهو يرى أن المثقف "يدرك التعارض القائم في المجتمع بين البحث عن الحقيقة والأيديولوجيا السائدة" (سارتر، 1973، ص.11). على هذا الأساس فالمثقف ليس مجرد ناقل معرفة، بل هو شاهد على التوترات العميقة في المجتمع، وفاعل يكشف حدود الأيديولوجيا الرسمية ويقترح بدائل فكرية. هذا الدور يصبح مضاعفًا في الفترات الانتقالية، حيث تعصف بالمجتمع صراعات الهوية، وتتكشف تناقضات الدولة، وتتنازع المشاريع حول المستقبل. في مثل هذه اللحظات، يحتاج الناس إلى من يحوّل الوعي بالانقسام إلى أفق نقدي يؤسس لإمكان التغيير.

أما إدوارد سعيد، فقد ذهب أبعد من ذلك حين وضع المثقف في مواجهة مباشرة مع السلطة. فهو يحدد المثقف بأنه "فرد له دور علني محدد... يطرح علنًا أسئلة حرجة ويجابه المعتقد التقليدي والتصلب العقائدي، ويكون شخصًا ليس من السهل على الحكومات أن تستوعبه" (سعيد، 1996، ص.ص.27-28). بهذا المعنى، لا يكتفي المثقف بالكشف عن التناقضات، بل يفضح آليات الاستيعاب

والتدجين، ويرفض أن يتحول إلى بوق للسلطة أو موظف لدى النخب الحاكمة. إنه صوت مشاغب، يربك الحسابات السياسية الضيقة، ويستعيد القيم الكونية في مواجهة البراغماتية المبتذلة.

وقد عبّر أنطونيو غرامشي عن هذه الفكرة بلغة أخرى حين قال: "كل الناس مثقفون، لكن ليس لكل إنسان وظيفة المثقف في المجتمع" (غرامشي، 1994، ص.25). فهو يميز بين كون التفكير قدرة إنسانية عامة، وبين اتخاذ هذه القدرة بعدًا وظيفيًا في سياق الدفاع عن مطالب وآمال الشرائح الاجتماعية. فالمثقف، عند غرامشي، ليس مجرد حامل للمعرفة، بل هو "مثقف عضوي" يرتبط بالطبقات المهمشة، ويترجم مطالبها في مشروع فكري وسياسي، ويوجه طاقاتها في مواجهة السلطة وإعادة تشكيل موازين القوة. ومن هنا تبرز أهمية المثقف في المراحل الانتقالية، إذ تحتاج الطبقات المهمشة إلى من يمنحها صوتًا منظمًا ووعيًا موجّهًا، يحول احتجاجها العفوي إلى قوة تاريخية قادرة على فرض حضورها في الحقل السياسي.

ولعل جوليان بندا قد أوضح ذلك بجلاء في كتابه "خيانة المثقفين" (1927)، حيث ميز بين المثقف الحقيقي الذي يكرّس حياته للقيم الكونية مثل الحقيقة والعدالة، والمثقف الخائن الذي ينخرط في الصراعات السياسية والمصالح الضيقة. بالنسبة إليه، المثقف يجب أن يظل وفيًا للبعد الكوني، لأن دوره هو حماية القيم من استغلالها في لعبة السلطة Benda(1927/2007). هذا التصور يجعل المثقف بمثابة الحارس للقيم الكبرى، وهو ما يمنحه مكانة تأسيسية في المراحل الانتقالية، حيث تتعرض تلك القيم لخطر التلاعب والتوظيف السياسي.

إن استحضار هذه الشواهد المختلفة يكشف عن خيط ناظم: جميعها ترى في المثقف فاعلاً يتجاوز المهنة أو الاختصاص، ليتحول إلى قوة تؤسس البدائل وتنتقد السلطة وادافع عن القيم وتعيد توجيه المجتمع وتوعيته في لحظات سيماؤها الهشاشة والضبابية . أما و في غياب هذا الفاعل، يصبح الانتقال مجرد إعادة إنتاج للأوضاع القديمة بوجوه جديدة. وقد أثبتت التجارب المقارنة أن غياب المثقف عن المشهد يُنتج انتقالًا هشًا، سرعان ما ينقلب إلى انتكاسة.

ففي بولندا مثلًا، لعب مثقفون مثل آدم ميتشنيك وياسيك كورون دورًا وسيطًا بين حركة "تضامن" والنظام الشيوعي، ما جعلهم يساهمون في صياغة تسوية تاريخية أنهت عقودًا من الاستبداد. وفي جنوب إفريقيا، كان حضور نيلسون مانديلا، بصفته محاميًا ومفكرًا سياسيًا، حاسمًا في صياغة خطاب المصالحة وإنشاء لجنة الحقيقة والعدالة. وفي إسبانيا، أسهم مفكرون وأكاديميون مثل فرناندو سافاتر في صياغة الميثاق الدستوري لسنة 1978. هذه الأمثلة تبين أن المثقف حين ينخرط في لحظة التحول لا يكتفي بدور المحلل، بل يتحول إلى صانع أفق، وإلى راسم للحدود الرمزية التي تمنح المرحلة معناها.

في المقابل، تعثرت تجارب كثيرة حين غاب المثقف أو جرى تهميشه. ففي بعض الدول الإفريقية والآسيوية، تولت النخب العسكرية أو التكنوقراطية قيادة الانتقال، لكنها لم تنتج بدائل فكرية، فكان أن أعادت إنتاج الاستبداد في أشكال جديدة. إن غياب المثقف هنا يعني غياب البوصلة، أي غياب الأفق الذي يضمن للانتقال بعده التاريخي.

من هنا يمكن القول إن المثقف يمثل صوت الجماعة وضميرها في لحظات الارتباك، فهو يتدخل عندما تتشابك الآراء وتتنامى الأفكار الشعبوية وتزداد المطالب الفئوية وتتحول الساحة العامة إلى مجال للصراع الأيديولوجي، ليعيد توجيه النقاش ضمن أفق عقلاني خصب. وحتى وإن لم يقدّم حلولًا جاهزة، فإنه يثير الأسئلة الضرورية ويمنح المجتمع القدرة على قراءة حاضره . ومن هذا المنظور، تصبح الديمقراطية أبعد من أن تُختزل في نصوص قانونية أو مواعيد انتخابية، إذ تقوم أساسًا على ثقافة سياسية حيّة وعلى نقاش عمومي مفتوح. وهذا النقاش لا يمكن أن يزدهر دون وجود فاعلين يمتلكون أدوات التفكير النقدي والخيالالخلاق، وهو ما يجعل حضور المثقف شرطًا أساسيًا لأي انتقال ديمقراطي سليم ومستقر.

في المحصلة، يمكن التأكيد أن المثقف، كما صوّره علي حرب وسارتر وإدوارد سعيد وغرامشي وبندا، ليس مجرّد فاعل ثانوي في التحولات الكبرى، بل هو ركيزة تأسيسية. إن إقصاء المثقف في المرحلة الانتقالية ليس إلا تفريغًا للسياسة من بعدها الفكري والقيمي والاستراتيجي والنقدي. فالمجتمعات التي تحجب صوت المثقفين تحكم على نفسها بالبقاء في دائرة التكرار، لأن المؤسسات بلا وعي نقدي تتحول إلى هياكل جوفاء، ولأن القوانين بلا قيم تُصبح أدوات للسيطرة بدل أن تكون ضمانات للحرية.

4- المثقف الغائب في التجربة التونسية :بين التهميش والحياد

منذ لحظة اندلا ع الثورة التونسية، بدا أن الباب قد فُتح على مصراعيه أمام بروز نخب جديدة، كان المنتظر أن تتقدم الصفوف من أجل رسم ملامح الجمهورية الثانية، جمهورية الحرية والكرامة الاجتماعية .غير أن هذا الأمل سرعان ما توارى في غياهب واقع انتقالي متعثر، عُرف بكثافة حضور المتخصصين والبيروقراطيين والخبراء، وغياب شبه تام للمثقف بالمعنى الاصلاحي والعضوي للعبارة من دائرة صنع القرار. لم تكن المشكلة في غياب من يكتب أو من يُحلل من موقع أكاديمي، بل في غياب ذلك الصوت النادر القادر على وصل الفكر بالفعل، وعلى تحويل القضايا الكبرى من مجرد شعارات سياسية إلى رؤى مجتمعية خلاقة. بهذا الغياب، بدا أن الحقل السياسي التونسي قد خسر إحدى ركائزه في لحظة تاريخية كانت أحوج ما تكون إلى صوت المثقف، القادر على مساءلة السلطة وصياغة أفق بديل يتجاوز منطق التدبير التقني إلى منطق الرؤية المجتمعية الكلية. لقد كانت الثورة التونسية لحظة فارقة تُبرز من حضر ومن غاب، من مارس السياسة بمداخل تقنية باردة، ومن غاب عن صناعة التاريخ لأنه آثر الحياد، أو أُقصي من اللحظة بسبب طبيعته المعارِضة والمقلقة لدوائر السلطة.

لقد رسم جان بول سارتر في دفاعه عن المثقفين بوضوح ذلك الخط الفاصل بين "العالِم" أو "المتخصص"من جهة، و"المثقف الحقيقي"من جهة أخرى. فالعالِم ينغلق داخل نسق الأدوات، يوظّف المعرفة وينتجها في إطار تقني محض، دون أن يهزّ البنى الاجتماعية الراسخة أو يزعجها. أما المثقف، فهو الذي يتجاوز حدود تخصّصه الضيّق، ليضع معارفه في خدمة الحق والحقيقة، وليمارس النقد بوصفه وظيفة اجتماعية وأخلاقية في مواجهة السلطة لا في خدمتها (سارتر،1973). وفي تونس ما بعد الثورة، لم يبرز هذا النموذج من المثقف في مواقع القرار؛ إذ خلا المشهد من حضوره الفعّال، وحل مكانه الخبير الاقتصادي، وأستاذ القانون، والمستشار الفني ...جميعهم مارسوا إدارة الشأن العام بمنطق أدواتي . تقني، قائم على الفعالية الإجرائية والتدبير البيروقراطي. وبهذا، جرى عزل التفكير النقدي لصالح حسابات تقنية وتوقعات مبنية على برامج جاهزة، لا تطرح الأسئلة الكبرى، ولا تُحرج السلطة القائمة، ولا تُعيد مساءلة المسارات التاريخية والمجتمعية برؤية شمولية. هكذا، غاب المثقف الذي يُفكّر في المجتمع من خارجه، وحضر مَن يُدير المجتمع من داخله، في مفارقة تعكس هيمنة العقل التقني على حساب العقل المبدع والكلي.

هذا الانفصال ليس طارئًا، بل يعود في جزء كبير منه إلى ما نبه إليه إدوارد سعيد حين أكد أن المثقف لا يمكنه أن يكون جزءًا من منظومة الحكم إلا على حساب استقلاليته. فالثقافة التزام أخلاقي وفكري لا يقبل الخضوع لإملاءات السلطة أو الحسابات الحزبية. ففي تونس، لم تكن البيئة السياسية حاضنة للمثقف المستقل، بل للخبير المنضبط، أو المتعلم الباحث عن تموقع. هكذا تكرّست نخبة انتقالية هجينة، تُشبه ما وصفه توماس سويل حين تحدث عن "مثقفين بلا مسؤولية" أو "أكاديميين يشتغلون في إطار مغلق دون علاقة بالشأن العام" (Sowell, 2010, p. 12).فتونس لم تُنتج، خلال فترة ما بعد الثورة، مثقفين عضويين على شاكلة ما حلم به غرامشي ، بل أنتجت متعلمين اختصوا في حقولهم ورضوا بأن يُختزل دورهم في تقديم المشورة الفنية أو تصريف الأعمال، دون مساءلة البنية السياسية ولا مناقشة الأسس الثقافية والاجتماعية والتنموية التي بُني عليها النظام الجديد.

إن ما يُثير الاستغراب هو أن فترة بحجم الانتقال الديمقراطي، بما تحمله من فوضى وأسئلة وتحديات، تُعدّ لحظة مثالية لحضور المثقف بصورته العضوية كما رسمها غرامشي وسعيد والشرابي، ذلك أنه في فترات التحول الكبرى، تضعف المؤسسات وتتشظى المرجعيات، ويُصبح المجتمع بحاجة إلى بوصلة فكرية وأخلاقية، إلى رؤية شاملة، إلى من يُعيد ترتيب الفوضى. إلا أن ما حدث في تونس كان عكس ذلك تمامًا، إذ تصدرت المشهد نخب لا تملك هذه الرؤية الكلية التي تحدث عنها الشرابي، ولا القدرة التأويلية التي دعا إليها الجابري. لقد حضرت النخبة التي تُتقن صياغة المراسيم، وتُعد ميزانيات الدولة، وتكتب التقارير التقنية، لكنها غابت عن الفعل الثوري، عن إنتاج المعنى، عن خوض الصراعات الفكرية الكبرى حول طبيعة الدولة، حول علاقة الدين بالسياسة، حول مسألة العدالة الانتقالية، حول الهوية الجماعية ومستقبل المدرسة العمومية، حول النموذج التنموي البديل، حول إعادة تأهيل الذهنيات، وكلها قضايا لا يمكن حلّها بمنطق التسيير اليومي أو الخبرة المهنية، بل تحتاج إلى عمق فكري ومسؤولية ثقافية، تحتاج إلى مثقف بالمعنى الوجودي للكلمة.

إن الجابري حين ميز بين المثقف كمنتج للثقافة، والخبير كأداة في يد السلطة، كان يرسم بدقة ما عرفته تونس خلال العقد الأخير، فقد كثر من يُنظّر خارج مواقع القرار، وندر من جمع بين التنظير والتأثير، بين القول والفعل. لم يكن غياب المثقف مجرد صدفة، بل نتيجة طبيعية لتحالفات سياسية يزعجها النقد، ومنظومة حزبية لا تُكافئ الفكر، وسوق إعلامي يحتفي بالسطحية، ويُقصي الفكر .لذلك، فإن السؤال ليس فقط : لماذا غاب المثقف؟ بل لماذا لم يتمكّن من الحضور رغم الحاجة الماسّة إليه؟

لقد تم استبعاد المثقف لأن حضوره مُقلق، فالمثقف لا يُهادن، ولا يُساير، ولا يُبرر الفشل بمنطق الضرورة. هو ذاك الذي يرفض أن يُصفّق في المجالس، أو أن يُمرر القوانين ويؤيد السياسات باسم الاستقرار والانضباط الحزبي. هو الذي يُصرّ على مساءلة الجميع، بمن فيهم "الثوريين الجدد"، وهو ما لم تحتمله الطبقة السياسية التونسية، التي أعادت ترتيب أولوياتها بعد الثورة عبر تثمين الرأسمال النضالي والولاءات الحزبية وأحيانًا القرابية، على حساب الرأسمال النقدي والفكري للمثقف، وهو ما أدى إلى تهميشه باسم الواقعية السياسية.

إن غياب المثقف في تونس لم يكن فراغًا فحسب، بل أتاح صعود أشكال هجينة من الفاعلين، جمعوا بين التكوين التقني والمصالح الذاتية، دون مشروع، ودون التزام .انتصروا لما هو عملي وآني وشعبوي، وانسحبوا من كل ما هو ثوري وشامل وتاريخي .فتم تحويل الثورة إلى مجرد مرحلة انتقالية مؤسساتية، تُدار بالترقيع، بدل أن تكون لحظة تأسيس لعقد اجتماعي جديد .وكان من نتيجة ذلك أن عجزت البلاد عن بلورة تصور متماسك للدولة، ولا حتى صياغة سردية وطنية جامعة، لأن من يُديرون المؤسسات لم يكونوا مثقفين عضويين، بل تقنيين في خدمة النظام.

حين نتأمل المسار السياسي في تونس، نجد أن كل المنعطفات الكبرى — من صياغة الدستور، إلى الانتخابات، إلى قوانين المصالحة — تمّت في ظل غياب شبه تام لصوت المثقف الحر. فلا الجدل الدستوري استحضر أسئلة فلسفية حول العقد الاجتماعي، ولا تم فتح نقاش حقيقي حول العدالة الانتقالية من منظور أخلاقي. غابت السرديات الكبرى، وغاب التفكير النقدي، وغاب من يربط بين الماضي والمستقبل، بين الثقافة والسياسة، بين القيم والمؤسسات.

لقد كان من الممكن أن يتحول المثقف إلى ضمير المرحلة، أن يُذكّر الناس بما لا يجب نسيانه، أن يُعيد ترتيب أولويات البلاد، أن يُحرّك الذاكرة الجمعية، أن يُقاوم الابتذال الإعلامي و ترذيل الديمقراطية. لكن النخبة التي أُتيحت لها المنابر، والتي سيطرت على مواقع التأثير، لم تكن نخبة معرفية ولا نقدية، بل كانت نخبة وظيفية، مستعدة لتقديم الحلول السريعة، دون طرح الأسئلة المؤجلة. وهكذا، فإن تونس لم تُقصِ المثقف فحسب، بل خانته مرتين :مرة حين احتاجت إليه ولم تستدعِه، ومرة حين استدعته لتهميشه أو تدجينه.

وفي مقابل الغياب الصارخ للمثقف ، برزت فئة المتعلمين التي تحدث عنها توماس سويل :أولئك الذين راكموا شهادات، لكن دون رؤية شاملة، دون مشروع، دون مسؤولية فكرية (Sowell, 2010). وهؤلاء كانوا أذكى من أن يُقلقوا السلطة، وأضعف من أن يُحرّكوا المجتمع. وبعضهم انضم إلى أحزاب كواجهات أكاديمية، لكنه لم يتمكن من تغيير شيء، لأنه دخل اللعبة السياسية بأدوات غيره، لا بأدواته هو. لقد كان حضور المتعلم خافتًا، لأنه لم يُمارس دور المثقف، بل اقتصر على دور الخبير أو الأكاديمي أو الموظف السياسي.

إن المثقف الذي تغيّب عن هذه المرحلة هو ما سمّاه أنطونيو غرامشي "المثقف العضوي"، ذلك الذي لا يكتفي بالتحليل من برج عاجي، بل ينغرس في نسيج الفعل الجماعي، ويعبّر عن آمال الفئات المهمشة ويصوغ لغتها النضالية (Gramsci, 1971, p. 10). فالمثقف العضوي لا ينتمي إلى النخبة بموقع الامتياز، بل بوظيفة الربط بين الوعي والبنية، بين الحلم والإستراتيجية. وقد مثل غيابه في السياق التونسي فراغًا هائلا، إذ تُركت الطبقات المهمشة دون قيادة فكرية تترجم آلامها إلى مشروع تغيير. فالشباب المعطَّل عن العمل، والعمال الهامشيون، وسكان الأحياء الشعبية، ظلوا دون مثقفين عضويين يعبّرون عنهم بلغة الكفاح، فانكفأت طاقاتهم نحو العدم أو الانفجار غير المؤطر. بهذا المعنى، فإن أزمة النخب في تونس لم تكن فقط أزمة خطاب، بل أزمة تمثيل وأدوار، حيث لم ينهض أحدٌ بمهمة التأويل النقدي للواقع من داخله، ولا برسم أفق بديل من قلب المعاناة اليومية.

5- هل يمكن أن يكون الشاب مثقفا رقميا ؟

يمكن القول إن الشباب قد يكون مثقفًا رقميًا بالمعنى الذي يجعل من الوعي النقدي والدور الاجتماعي معيارًا جوهريًا، لا مجرد امتلاك المهارات التقنية أو الشهادات العلمية. فإذا كان الشرابي قد أكد أن "المثقف ليس من أحسن القراءة والكتابة أو من حصل على شهادة علمية، هناك أميون بين حملة شهادة الدكتوراه"، فإنه يربط صفة المثقف بقدرة الفرد على امتلاك وعي اجتماعي نقدي وعلى تحويل هذا الوعي إلى التزام عملي. بهذا المعنى، لا يكفي أن يكون الشاب قادرًا على استخدام أدوات التكنولوجيا أو أن يتقن إنتاج المحتوى الرقمي حتى نصفه بالمثقف، لأن ذلك يعادل عند الشرابي امتلاك العلم من دون وعي، أي المعرفة التقنية من دون إدراك نقدي.

على هذا الأساس فإن المثقف الرقمي هو من يتجاوز هذا المستوى، فيوظف أدواته الرقمية في إنتاج خطاب نقدي قادر على مساءلة السلطة ونقد الأوضاع القائمة، وفي خلق فضاءات نقاش عمومي بديلة، وفي تنظيم مبادرات أو حملات رقمية تسعى إلى الدفاع عن الحقوق أو إلى تغيير الأوضاع القائمة. إنه الفرد الذي يدمج بين الوعي النقدي والالتزام الاجتماعي، ويحوّل التكنولوجيا من مجرد وسيلة للاستهلاك أو الترفيه إلى قوة تدخل وتأثير في الشأن العام. فالمثقف الرقمي لا يكتفي بأن يكون متعلمًا رقميًا، بل يخطو خطوة أبعد حين يحول المعرفة الرقمية إلى أداة للتحليل والمساءلة والفعل الاجتماعي.

بهذا التصور، يصبح المثقف الرقمي امتدادًا للمثقف التقليدي، لكنه يتحرك في شروط جديدة فرضها العصر الرقمي، حيث انتقلت أدوات الفعل من الكتابة الورقية والمنابر الصحفية إلى التدوين الإلكتروني، والبودكاست، والمحتوى البصري، والفضاءات التفاعلية التي تتيح للشباب التعبير والمشاركة. ومن هنا، فإن المثقف الرقمي لا ينفصل عن جوهر التعريفات الكلاسيكية للمثقف، سواء عند الشرابي أو عند إدوارد سعيد أو سارتر أو غرامشي، لأنه يظل فاعلًا اجتماعيًا وتاريخيًا، يجمع بين المعرفة والوعي النقدي والالتزام العملي، ويجعل صوته جزءًا من النقاش العام ومسؤولًا عن مساءلة السلطة والمجتمع معًا.

وقد جسّد الشباب التونسي هذا الدور بوضوح، إذ تحولت الفضاءات الرقمية إلى ساحة رئيسية لممارسة الثقافة النقدية ولتأطير الفعل الاجتماعي والسياسي. فمن خلال شبكات التواصل الاجتماعي والمدونات والمنصات الرقمية، استطاع شباب بلا انتماء حزبي تقليدي أن ينتجوا خطابات ناقدة، وأن يكسروا احتكار الإعلام الرسمي، وأن يبتكروا أشكالًا جديدة من الفعل السياسي والثقافي. لقد أداروا

حملات افتراضية واسعة، وفضحوا ممارسات الاستبداد، وابتكروا شعارات ولغة انتشرت بسرعة عبر العالم الافتراضي لتتحول إلى قوة فعل في الواقع. إن ما حدث في تونس منذ 2010 مثال واضح على قدرة الشباب على أن يكونوا مثقفين رقميين، إذ لم يقتصر دورهم على تداول الأخبار أو المهارات التقنية، بل نجحوا في تحويل الفضاء الرقمي إلى مختبر للنقاش العمومي وإلى أداة لإنتاج الوعي الجمعي وصياغة مشروع التغيير الذي كانت نتيجته إسقاط النظام.

6- النتائج

- **انتقال ديمقراطي دون رؤية كلية**

أدّى غياب المثقف إلى فقدان المسار الانتقالي في تونس بعد 2011 للرؤية الشاملة. فتحولت السياسة من فضاء لإعادة بناء الدولة والمجتمع إلى مجرد إدارة تقنية للأزمات اليومية (اقتصادية، أمنية، إدارية)، مما حرم البلاد من نقاشات عميقة حول قضايا تأسيسية مثل العدالة الانتقالية، الهوية الجماعية، والعقد الاجتماعي الجديد.

- **هيمنة النخب التقنية والبيروقراطية**

سيطرت النخب المتعلمة – من خبراء اقتصاديين وقانونيين وبيروقراطيين – على الفضاء السياسي، وتعاملت مع المرحلة ببراغماتية ضيقة، معتبرة السياسة ملفات تقنية أكثر من كونها مشروعًا حضاريًا. وهكذا غاب البعد الشمولي والنقدي والثقافي الذي كان المثقف قادرًا على منحه.

- **تهميش الرأسمال الفكري لصالح الولاءات**

ثبّتت السلطة بعد الثورة قيمة الرأسمال النضالي ضد النظام السابق، إلى جانب الولاءات الحزبية والروابط القرابية، وأهملت الرأسمال المعرفي والنقدي. وبهذا تراجع وزن المثقف المستقل الذي يمتلك أدوات فكرية ونقدية لأنه لم ينسجم مع منطق المكافأة السياسية.

- **أثر التحولات الإعلامية والرقمية**

قلّصت الثورة الرقمية ووسائل الإعلام الجديدة قدرة المثقف التقليدي على احتكار الإنتاج الفكري، وأبرزت فاعلين جدد (إعلاميين، ناشطين، منظمات مدنية) تمكنوا من التأثير في الرأي العام أكثر من المثقفين. ونتيجة لذلك بدا المثقف مؤطَّرًا أكاديميًا وغير قادر على منافسة سرعة وبساطة الخطاب الرقمي.

- **بين الإقصاء والانسحاب الذاتي**

لم يقتصر غياب المثقف على الإقصاء المباشر الذي مارسته القوى السياسية، بل شمل أيضًا عزوفه الذاتي. فقد تمسّك الكثيرون بمسافة نقدية آمنة جعلتهم مجرد مراقبين بدل أن يكونوا فاعلين، ولم يتحولوا إلى قوة اقتراح بديلة، بل بقوا أصواتًا أكاديمية أو نخبويّة بعيدة عن الفعل اليومي.

- **أزمة تمثيل للفئات المهمشة**

لم يجد الشباب العاطل والعمال الهامشيون والأحياء الداخلية – الذين فجّروا الثورة – مثقفين عضويين يترجمون مطالبهم إلى مشروع مجتمعي. ونتيجة لذلك تحولت احتجاجاتهم إما إلى انفجارات ظرفية غير مؤطرة أو إلى حركات استوعبتها القوى الحزبية والبيروقراطية.

- **خطر انقراض المثقف التقليدي**

كشف غياب المثقف النقدي عن تحول بنيوي في علاقة السلطة بالمعرفة، بما يوحي بأننا قد نكون أمام نهاية زمن المثقف الكلاسيكي الذي لعب دور الضمير النقدي، لصالح فاعلين جدد أكثر التصاقًا بالفضاء الرقمي والإعلامي كالشباب. وهو ما يطرح تحديًا على المثقف التقليدي لإعادة ابتكار أدوات جديدة للتموقع داخل المشهد العام.

7- خاتمة

منذ سقوط النظام السلطوي، فُتح المجال أمام إمكانيات جديدة لإعادة تشكيل الحقل السياسي وإنتاج تصورات بديلة للدولة والمجتمع، غير أن هذا الانفتاح لم يؤدِّ إلى صعود المثقف كفاعل مؤثر في إعادة الهيكلة السياسية والاجتماعية، بل على العكس، شهدت المرحلة الانتقالية تراجعاً لافتاً لدور المثقف مقارنة بفترات سابقة من تاريخ البلاد.

لقد شكلت الدولة الوطنية منذ استقلال تونس نموذجاً لعلاقة وظيفية بين المثقف والسلطة، حيث استوعبت النخب الحاكمة المثقفين داخل أجهزتها، ليس فقط لضمان السيطرة الأيديولوجية، بل أيضاً لتحويلهم إلى أدوات في مشروعها الحداثي، وهو ما جعل المثقف التونسي مرتبطاً إلى حد بعيد بالدولة باعتبارها الراعي الأساسي للإنتاج الثقافي والمعرفي. مثل هذا الارتباط جزءاً من هندسة سياسية هدفت إلى احتكار الفضاء العام ومنع بروز أي فاعل مستقل قادر على منازعة السلطة في مشروعها الشمولي. غير أن الثورة كسرت هذا النسق، وفتحت المجال أمام إمكانيات جديدة لتشكيل دور المثقف، لكن هذه الإمكانيات لم تُستثمر، بل أفضت إلى وضعية من الانكماش والهامشية.

في سياق المرحلة الانتقالية، بدا المثقف معزولاً عن دوائر القرار، لا فقط بسبب استبعاد مباشر مارسته القوى السياسية الجديدة، بل أيضاً لأن هذه القوى لم تكن بحاجة إلى المثقف بمفهومه التقليدي، بل إلى تقنيين وخبراء قادرين على تقديم حلول عملية لمشاكل الحوكمة والاقتصاد والقانون. وهنا برزت مفارقة جوهرية :فبينما كانت الديمقراطية الوليدة تقتضي إنتاج تصورات فكرية جديدة حول الدولة والسلطة والمجتمع، فإن الفاعلين السياسيين انشغلوا أكثر بالمسائل التقنية والإجرائية، مما جعل السياسة تُختزل في إدارة يومية للأزمات، بدل أن تكون فضاءً لإنتاج رؤى ومشاريع مجتمعية. وفي هذا السياق، لم يجد المثقف موقعاً له، لأن دوره يتجاوز منطق الحلول التقنية إلى تقديم تصورات كلية وإعادة صياغة الأفق السياسي، وهو أمر لم يكن محل طلب من قبل القوى السياسية المتصارعة.

غير أن إقصاء المثقف لم يكن فقط نتيجة لخيارات النخبة السياسية، بل كان أيضاً نتاجاً لانكماش ذاتي فرضه المثقف على نفسه. فمنذ 2011، لم يسعى المثقف إلى إعادة تشكيل موقعه كفاعل في المجال السياسي، بل اكتفى في كثير من الأحيان بدور الناقد الخارجي، متمسكاً بمسافة نقدية لم تمكنه من التأثير في صناعة القرار. وربما يعود هذا الموقف إلى طبيعة المثقف ذاته، الذي ظل مرتبطاً بفكرة الاستقلالية عن السلطة، لكن هذا الاستقلال لم يُترجم إلى فاعلية، بل تحول إلى عزلة جعلته غير قادر على التأثير في السياسات العامة.

كما أن المثقف، رغم امتلاكه لأدوات التحليل والتشخيص، لم ينجح في بناء خطاب تعبوي قادر على التأثير في الجماهير، بل بقي حبيس دوائر أكاديمية أو نخبوية لم تتفاعل مع الشارع، مما جعله فاقداً لقوته التعبوية التي كانت تميز مثقفي مراحل تاريخية سابقة.

من ناحية أخرى، فإن المجال العام ذاته قد شهد تحولات عميقة أثرت على دور المثقف، حيث لم يعد الفاعل الوحيد في تشكيل الرأي العام، بل أصبح ينافسه الإعلاميون، الناشطون الرقميون، والفاعلون المدنيون الذين امتلكوا قدرة أكبر على التأثير في المجال العام. .وهو ما أدى إلى تراجع دور المثقف التقليدي الذي كان يمثل في الماضي المرجعية الفكرية والسياسية الرئيسية. كما أن الثورة الرقمية وما صاحبها من انفجار في مصادر المعرفة والمعلومات جعلت المثقف يفقد موقعه في احتكار الخطاب النقدي، مما زاد من هامشيته في المشهد الجديد.

إن السؤال الذي يفرض نفسه اليوم هو ما إذا كان المثقف قادراً على إعادة التموقع داخل المشهد الانتقالي، أم أن زمن المثقف التقليدي قد انتهى ليحل محله فاعلون جدد أكثر قدرة على التأثير في الرأي العام وصياغة الخطاب السياسي؟ فالمثقف، كي يستعيد دوره، لا يكفي أن يكون ناقداً أو محللاً، بل عليه أن يكون فاعلاً قادراً على التدخل المباشر في إعادة تشكيل السياسات العامة، وهو أمر يتطلب تجاوز الفهم الكلاسيكي لدور المثقف، بحيث لا يكون مجرد ضمير ناقد، بل جزءاً من عملية إعادة البناء السياسي والاجتماعي.

في نهاية المطاف، فإن غياب المثقف في المرحلة الانتقالية التونسية لم يكن مجرد صدفة، بل كان نتيجة لسيرورة تاريخية معقدة أعادت تشكيل العلاقة بين المثقف، السلطة، والمجتمع. وإذا كان المثقف قد لعب أدواراً حاسمة في محطات تاريخية سابقة، فإن تحدي المرحلة الحالية يتمثل في قدرته على تجاوز وضعية الهامشية والانخراط الفعلي في إعادة بناء المجال السياسي والاجتماعي. فالديمقراطية لا تُبنى فقط من خلال المؤسسات والقوانين، بل تحتاج أيضاً إلى إنتاج تصورات وبرامج ورؤى كلية قادرة على إحداث التغيير في شتى الأصعدة، والمثقف اليوم مطالب بإيجاد أدوات جديدة تمكنه من تجاوز وضعية التهميش واستعادة موقعه كفاعل حقيقي في المشهد العام.

المراجع:

المراجع باللغة العربية

ابن منظور. (1968). لسان العرب. بيروت: دار صادر.

حرب، ع. (2008). توافق الأضداد: الآلهة الجدد وخراب العالم. بيروت: منشورات الاختلاف.

الشرابي، هـ. (1984). مقدمات لدراسة المجتمع العربي. بيروت: الدار المتحدة للنشر.

سعيد، إ. (1996). صور المثقف (غ. غصن، مترجم). بيروت: النهار للنشر.

سارتر، ج. ب. (1973). دفاع عن المثقفين (الترجمة العربية). بيروت: دار الآداب.

غرامشي، أ. (1994). كراسات السجن (ع. غنيم، مترجم). القاهرة: دار المستقبل العربي.

المراجع الأجنبية

Benda, J. (2007). La trahison des clercs. Paris: Grasset. (Original work published 1927)

Gramsci, A. (1971). Selections from the prison notebooks (Q. Hoare & G. N. Smith, Eds. & Trans.). New York: International Publishers.

Larousse. (n.d.). Définition de l’intellectuel. In Dictionnaire Larousse en ligne. Retrieved from https://www.larousse.fr

Sowell, T. (2010). Intellectuals and society. New York: Basic Books.

المؤلف

ماجد قروي، دكتور في علم الاجتماع ومرشد تربوي بوزارة التربية التونسية، ينحدر من منطقة الرابطة بمدينة سيدي علي بن عون (ولاية سيدي بوزيد – تونس). يتموضع مشروعه البحثي عند تقاطع علم الاجتماع السياسي وعلم اجتماع الشباب، منخرطًا في مساءلة الظواهر الاجتماعية والسياسية الراهنة، خصوصًا تلك التي ترتبط بـ: السلفية، الحركات الشبكية، النخب الرقمية، أنماط التسييس الجديدة، والرقمنة بوصفها إطارًا لإعادة تشكيل الفعل الاجتماعي. صدر له سنة 2019 عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات كتاب:الشباب

السلفي في تونس: دراسة سوسيولوجية بمدينة سيدي علي بن عون. نشر عديد المقالات المحكمة باللغتين العربية والإنجليزية في مجلات متخصصة، وشارك في مؤتمرات دولية تهتم بقضايا الشباب، والتحول الديمقراطي، والحركات الاجتماعية في السياق العربي.
ORCID: 0009-0007-9112-5835